

مؤسسة المرأة الجديدة
وحدة الرصد الإعلامي

تقرير عن كيفية تناول الخطاب الصحفي في عينة من
الدوريات لقضية اغتصاب النساء
خلال الفترة من (1 /1 /2006 إلى 6 /30 /2006)

إشراف
أنولة درويش

رصد المادة
أريج عراق، ياسمين إبراهيم

أعدت التقرير
ياسمين إبراهيم

مقدمة:

تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في تشكيل وعي الجمهور المتلقي والتأثير عليه وهو ما دعا للتساؤل حول الدور الحقيقي الذي تقوم به أو المفترض أن تقوم به وسائل الإعلام، هل هو توعية وتنبيه المجتمع نحو المتغيرات التي تؤثر فيه، أو أنها ليست أكثر من مجرد مرآة ينعكس فيها الواقع فقط، أو تقدم الواقع بشكل مرض لتجنب الصدام مع المجتمع؟ وللإجابة عن هذا السؤال نفترض أن الإعلام يعبر عن التغييرات الثقافية التي تحدث في المجتمع. فحينما تقوم حركات تدعو إلى المساواة وتعترض على الظلم مثلاً وتنقل وسائل الإعلام تلك الأحداث فإنها تحدث تغييرات في المجتمع، وقد يعجل بقبول الجمهور لهذه الجماعات، ولهذا فوسائل الإعلام تستجيب ثقافياً وتقدم الأحداث أو الأخبار، ولكن مع افتراض أن وسائل الإعلام ستنقل الواقع كما هو بدون إضافة¹، ولكنها أيضاً تسهم في صنع الواقع لقدرتها على صنع "الأجندة" بإعطائها أهمية لقضايا وأحداث معينة. فوسائل الإعلام هي أكثر من مجرد مرآة للقضايا، فالجمهور يتعلم الحقائق مما تنقله وتفسره وسائل الإعلام. فهي تمثل الإدراك، والآراء تجاه القضايا والموضوعات، وتكون اتجاهات أو مواقف تجاه الأفراد الذين يشاركون في تلك القضايا²، ويعتبر مكان نشر الوحدة الصحفية من أحد أبرز الأمثلة على هذه "الأجندة"، فالخبر المنشور على الصفحة الأولى يلفت نظر القارئ أكثر من الخبر المنشور في صفحة داخلية، كذلك نوع وحجم الفظ المكتوب به العنوان.

ويرى البعض أن وسائل الإعلام تمثل المصالح المحافظة في المجتمع وتميل إلى جذب جماهير عريضة ومتنوعة، ونظراً لأنها تسعى إلى إرضاء جماهير تعودت على صور ذهنية مألوفة، لذلك قد يسعى الإعلام لإبقاء الأوضاع الراهنة على حالها وتقديم ما اعتاد عليه الجمهور.³ ونظراً لأن الصحافة تعد أحد المصادر الرئيسية التي يستقي منها الفرد معلوماته، فلم تعد أداة لنقل المعلومات فقط، بل أصبحت أداة لتوجيه الأفراد والجماعات وتكوين مواقفهم الفكرية والاجتماعية⁴، وهذا ما دعانا إلى دراسة كيفية تناول الخطاب الصحفي كأحد وسائل الإعلام لقضية من أهم القضايا التي تهتم النساء وهي قضية الاغتصاب باعتباره شكلاً من أشكال العنف

¹ Wilson, Susannah J., "The image of women in Canadian magazines", in Elihu Katz and Thomas Jzecsco, Mass media and social change, London, Sage, 1981.

² جيهان رشتي، الإعلام العربي وقضايا المرأة، العدد 36 مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد الدراسات والبحوث العربية، ديسمبر 2002.

³ نفس المرجع السابق.

⁴ حماد إبراهيم، صورة الولايات المتحدة في الصحافة المصرية اليومية، دراسة مقارنة بين حقبتَي الستينيات والسبعينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1986.

الذي يمارس وبشكل واسع ضد النساء فمن تمر بتجربة الاغتصاب تمر بتجربة الألم البدني والنفسي والاجتماعي، وفي معظم حالات الاغتصاب يكون استخدام الجاني للقوة أبعد من مجرد إجبار الضحية على الاستجابة لرغباته، ولكن فعل الاعتداء نفسه يعتبر مبرراً أساسياً لارتكاب الجريمة لا الجنس،⁵ وأحياناً يكون استخدام الاغتصاب وسيلة لإذلال الضحية أو الانتقام منها أو من ذويها.

وعرضت دراسة عن تناول الصحافة المصرية للعنف الجنسي ضد النساء⁶ مقالا عن تناول الصحافة المصرية لقضايا الاغتصاب رأى الكاتب فيها أن "هناك اتجاهين لتناول الصحافة لقضية الاغتصاب؛ الاتجاه الأول هو تقليص المعلومات عن العنف الجنسي ضد النساء لإثبات أن المجتمع آمن، وأن حوادث الاغتصاب مجرد حوادث فردية تقع فيها المسؤولية على الضحية الأنثى لأن سلوكها غير مسئول، أو نتيجة أفكارها الخاطئة عن الحرية، أو انعدام أخلاقها، الاتجاه الثاني وهو إظهار جريمة الاغتصاب كجريمة شائعة في مصر ويجب مواجهتها والتعامل معها، وأن المعتدين ليسوا هم المسئولين وحدهم عن اقترافها"⁷.

وكمثال للتوجه الأول أشارت المؤسسة المصرية للبحث الجنائي التابعة لوزارة الداخلية إلى انتقاد الصحافة في تناولها لقضايا العنف الجنسي ضد الإناث تحديداً الاغتصاب وأن مبرر الصحافة لنشر هذه القضايا فقط هو زيادة نسبة التوزيع، وأيضاً إعطاء صورة عن حوادث الاغتصاب على أنها أمر شائع مما يضر بسمعة مصر، ويزيد الإحساس بعدم الأمان، وذلك نتيجة لتناول الصحافة الموسع لحادثة فتاة العتبة التي تعرضت للاغتصاب سنة 1992.⁸ وعن التوجه الثاني أشارت إلى أن بعض الباحثين ينادون بضرورة تغطية الإعلام لجرائم العنف الجنسي ضد النساء، لأن عدم قيامهم بذلك يهدد سلامة نساء أخريات، ويعد انتهاكاً لأحد أهداف الإعلام وهو تنبيه المجتمع للخطر كخطوة أولى لمواجهته.⁹ إيماناً بأهمية الإعلام في تشكيل الوعي الثقافي المجتمعي قامت مؤسسة "المرأة الجديدة" بإصدار مجموعة من المقالات والأبحاث التي تناقش صورة النساء في وسائل الإعلام المصرية سواء

⁵ Denmark, Florence L. and Friedman, Susan B., "Social Psychological Aspect of Rape." In violence against women: A critique of Sociobiology of rape. Ed Suzanne R. Sunday and Ethel Tobach., New Yourk, Gordia press, 1985.

⁶ El Dessouky, Aseel, "Egyptian Press Coverage of Sexual Violence Against Females", a thesis submitted to Journalism and Mass communication in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, American University in Cairo, 1997.

⁷ ياسر أيوب، "اغتصاب النساء في مصر" الجريمة والعقوبة، الرغبة والانتقام". جريدة الدستور، 27 مارس 1996، مقال مشار إليه في المرجع السابق.

⁸ المؤسسة المصرية للبحث الجنائي، "اختطاف الإناث واغتصابهن"، دار المعارف، 1992، تقرير مشار إليه في المرجع السابق.

⁹ Caputi, Jane. "The Sexual Politics of Murder", Gender and Society3, (Dec), 1989.

المرئية أو المقروءة، وقد تناولت موقف الإعلام المقروء من قضية الاغتصاب تحديداً في واقعة اغتصاب فتاة العتبة في نشرة المرأة الجديدة العدد الخامس سنة 1992، وانتقدت موقف الصحافة من تناول هذه القضية كقضية مشكلة جنسية عادية وليست قضية عنف ضد النساء، واعتبرت اغتصاب أنثى في الطريق العام تطوراً عادياً للممارسات والانتهاكات التي تتعرض لها النساء في الشارع أو حتى في نطاق أسرهن.

أهمية البحث:

تعتبر قضية اغتصاب الإناث من القضايا المسكوت عنها، لارتباطها بأحد التابوهات الاجتماعية وهو الجنس، لذلك ندرأ ما تناولها الصحافة بالتحليل، وندرة البحوث المناقشة لهذه القضية وأيضاً الإحصائيات الرسمية، على الرغم من وجود انطباعات وادعاءات بتزايد معدلات انتشارها بين الطبقات الاجتماعية المختلفة كمؤشر لتزايد العنف ضد النساء.

الهدف من البحث:

معرفة كيفية تناول الخطاب الصحفي لقضايا الاغتصاب باعتبارها أحد أشكال العنف الجنسي؛ كذلك معرفة موقف القوى السياسية المختلفة متمثلة في الدوريات التي تصدرها من إحدى القضايا التي تمس النساء بشكل خاص وهي قضية الاغتصاب. لفت الانتباه إلى ضرورة تناول الصحافة لقضية العنف الجنسي ضد النساء والقضايا المرتبطة به مثل اغتصاب المحارم بنظرة موضوعية اجتماعية كبدائية لمواجهتها.

سؤال البحث:

كيف تتناول الصحافة المصرية ممثلة باتجاهات مختلفة قضية اغتصاب الإناث؟

عينة البحث:

روعي في اختيار الدوريات محل البحث أن تكون معبرة عن الرؤى والاتجاهات السياسية المختلفة لقياس كيفية وضع هذه القوى لقضايا النساء على أجندتها، واختيار دورية نسائية لمعرفة طريقة تناول هذا النوع من الدوريات لقضية اغتصاب النساء، كذلك تم تضمين دوريات مستقلة غير متحيزة لمعرفة موقفها أيضاً لتكون:

1. جريدة الأهرام (قومية/ يومية).

2. جريدة المصري اليوم (مستقلة/ يومية).

3. جريدة الوفد (حزبية/ ليبرالية/ يومية).
4. جريدة صوت الأمة (مستقلة/ أسبوعية).
5. جريدة الأهالي (حزبية/ تقدمية/ أسبوعية).
6. جريدة آفاق عربية (حزبية/ دينية/ أسبوعية).
7. مجلة حواء (نسائية/ أسبوعية).
8. مجلة روز اليوسف (قومية/ أسبوعية).

النطاق الزمني للبحث:

بدأت مرحلة الرصد 2006 /1/1 وانتهت في 2006 /30/6.

مشكلتان واجهتا البحث:

واجهت البحث مشكلتين أساسيتين: هما توقف إصدار جريدة "آفاق عربية" التابعة إدارياً لحزب الأحرار والناطقة باسم جماعة الإخوان المسلمين في مصر في مارس 2006، مما استتبع بالتالي توقف رصدها، ولم يوجد في أعداد الجريدة من يناير 2006 حتى مارس من نفس العام أي وحدة صحفية تناقش قضية الاغتصاب. قلة عدد الوحدات الصحفية عموماً والمناقشة للقضية حيث بلغ عدد الوحدات 34 وحدة فقط ناتجة عن رصد 7 دوريات طوال 6 شهور، مما يعد إشارة لإحجام الصحف عن مناقشة هذه القضية أو إنها ليست من القضايا التي تضعها الصحافة المصرية على "أجندة" أولويتها مما يؤكد الإحساس بكونها قضية فردية استثنائية وليست ظاهرة.

التعريفات:

الاجتصاب: اتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضا صحيح منها بذلك¹⁰ أو هو "الجماع غير المشروع الذي تجبر الأنثى عليه، والاجتصاب بهذا المفهوم لا يقع إلا من رجل على امرأة، أما إذا أكرهت أنثى رجلاً على موائعتها فلا تعتبر أنها اغتصبته وإنما هتكت عرضه"¹¹

الخبر: يقصد به سرد واقعة أو حادثة، ويتضمن عناصر الزمان، والمكان، والأشخاص، ونبذة عن الظروف المرتبطة بالواقعة.

¹⁰ محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، بدون رقم طبعة والتاريخ، ص 527.
¹¹ سيد حسن البغال، الجرائم المخلة بالأداب فقها وقضاء، مكتبة عالم الكتب، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 1973م، ص 345.

الحديث/ التحقيق: يكون عبارة عن مقابلة بين المحرر وشخصية أخرى تقوم بشرح أو تحليل الأحداث.

المقال: عبارة عن رأي للمحرر أو لمتخصص في تحليل الواقعة وأسبابها وعواملها¹².

أنواع العينة:

تنقسم العينة إلى ثلاثة أنواع فقط وهي الأخبار، والتحقيقات، ومقالات الرأي، وقد تم استبعاد الكاريكاتير وبريد القراء لعدم وجود مادة في أي منهما تناقش قضية الاغتصاب.

نتائج البحث:

جدول (1) أنواع العينة

النسبة المنوية	المجموع	تحقيق	مقال	خبر	الجريدة/ المجلة
14.71	5	1	2	2	الأهرام
29.42	10	1	2	7	المصري اليوم
41.17	14	-	-	14	الوفد
5.88	2	-	-	2	صوت الأمة
2.94	1	-	1	-	الأهالي
2.94	1	1	-	-	روز اليوسف
2.94	1	1	-	-	حواء
100	34	4	5	25	
	100	11.75	14.75	73.5	النسبة المنوية

يبلغ عدد وحدات العينة 34 وحدة صحفية في جميع دوريات العينة؛ تنقسم إلى: أخبار ومقالات وتحقيقات. احتل الخبر المركز الأول في العينة حيث بلغ عدد الأخبار 25 خبراً بنسبة 73.5% من حجم العينة، يليه المقال 5 وحدات بنسبة 14.75%، ثم التحقيق 4 وحدات بنسبة 11.75%، مما يعتبر مؤشراً على قلة تناول الدوريات محل العينة لجريمة اغتصاب الإناث كمادة للتحقيق أو حتى التعليق عليها، حتى أن جريدة الوفد الليبرالية صاحبة أكبر عدد من وحدات العينة 14 وحدة بنسبة 41.17%، لم تلحق أي تعليق على أي خبر من الأخبار التي قامت بنشرها، وبالتالي فمن الصعب تحديد موقف الاتجاه السياسي الليبرالي ممثلاً في جريدة الوفد من قضية اغتصاب النساء في فترة رصد العينة؛ وربما كان سبب عدم نشر تعليق أو تحقيق يتناول هذه القضية هو عدم وجودها ضمن "أجندة" أولويات القضايا الإعلامية التي يجب إثارتها أو مناقشتها.

¹² عاطف حسني العسولي، دراسة سوسيولوجية لأنماط جرائم العنف الأسري في الصحافة المصري، جامعة الدول العربية، 2000، القاهرة- مصر ص 21.

جدول (2) مكان الشكل الصحفي في الجرائد فقط

النسبة المئوية	المجموع	صفحة الحوادث	صفحة داخلية	الصفحة الأخيرة	الصفحة الأولى	الجريدة
15.625	5	3	2	-	-	الأهرام
31.25	10	5	3	-	2	المصري اليوم
43.75	14	12	1	-	1	الوفد
6.25	2	2	-	-	-	صوت الأمة
3.125	1	-	1	-	-	الأهالي
100	32	22	7	-	3	
	100	68.75	21.87		9.38	النسبة المئوية

وبالنسبة لمكان نشر العينة؛ تم استبعاد الوجدتين المنشورتين في مجلتي روز اليوسف وحواء لأنهما منشورتان بطبيعة الحال في صفحات داخلية، لذلك تم الاستناد إلى العينة المأخوذة من الجرائد فقط، ليصبح عدد الوحدات الصحفية التي نشرت في الجرائد محل العينة 32 وحدة، منها 22 وحدة في صفحة الحوادث بنسبة 68.75%، تليها الصفحة الداخلية 7 وحدات بنسبة 21.87%، ثم الصفحة الأولى 3 وحدات بنسبة 9.38%. ويشير اختيار صفحة الحوادث لتكون مكانا لنشر أخبار حوادث إلى اعتبار الجريمة حادثة فردية غير شائعة، وبالتالي لا تستحق إلا أن تنشر في صفحة الحوادث.

جدول (3) نوع مقدم الوحدة الصحفية لجميع الدوريات محل العينة

النسبة المئوية	المجموع	لم يذكر اسم الكاتب	ذكر	أنثى	نوع الوحدة الصحفية
76.48	26	11	10	5	خبر
11.76	4	-	3	1	مقال رأي
11.76	4	1	1	2	تحقيق
100	34	12	14	8	المجموع
	100	23.52	41.18	35.30	النسبة المئوية

ومن حيث نوع مقدم الوحدة الصحفية؛ بلغ عدد الوحدات الصحفية التي قدمها صحفيون "ذكور" 14 وحدة بنسبة 41.18%، يليها عدد الوحدات التي لم ينشر اسم كاتبها وبالتالي عدم معرفة نوعه 12 وحدة صحفية بنسبة 35.30%، ثم الصحفيات "الإناث" مقدمات الوحدات الصحفية 8 بنسبة 23.52%، ولم يختلف موقف الصحفيات عن الصحفيين من حيث تناول القضية فقد اتخذ كل من الصحفيين والصحفيات الموقف الدفاعي العاطفي، وأحيانا يكون الموقف حياديا لكون معظم وحدات العينة من الأخبار.

الأخبار:

نشرت جريدة " المصري اليوم " خبراً بعنوان "اقتراح برلماني بتنفيذ عقوبة الإعدام في ميدان عام، " قويطة" يدعو إلى نقل وقائع الإعدام تلفزيونيا في قضايا التجسس والاعتصاب" وذلك بتاريخ 16 يناير 2006 عن مبادرة لأحد أعضاء مجلس الشعب وهو " محمد خليل قويطة" بتقديم اقتراح بمشروع يقضي بإعدام مرتكبي جرائم التجسس وخطف و اغتصاب الإناث في ميدان عام أو على الأقل نقل وقائع الإعدام تلفزيونياً، مبرراً بأن "أغلب منفذي جرائم الاغتصاب من العاطلين والأمينين الذين لا تردعهم أحكام الإعدام التي تنشرها الصحف. وأشار إلى أن عدم وجود رادع قانوني قوي يجعل معظم حالات الاغتصاب يتم الإحجام عنها سراً للفضيحة"

وفي 18 يناير 2006 نشرت جريدة الوفد خبر يتصدر صفحة الحوادث عن رفض الحكومة لاقتراح النائب "محمد خليل قويطة" بإعدام المغتصب في مكان عام برفض من الحكومة ممثلة في المستشار "علاء مرسي" وكيل إدارة التشريع بوزارة العدل "لأن ذلك ينتهك حرمة الموت وعدم التسبب في الإيذاء النفسي لأقارب المحكوم عليه بالإعدام"، ورد النائب على ذلك "بأن ظاهرة خطف النساء واغتصابهن تهدد المجتمع بكارثة، وقال إن الإحصائيات الرسمية تؤكد وقوع حوالي 10 آلاف حالة اغتصاب سنويا وتعلن مراكز البحوث عن 2% فقط منها؛ بينما رد المستشار "علاء مرسي" بأن " جريمة اختطاف أنثى ليست أكثر جرماً من التخابر مع دولة أجنبية أو جلب المخدرات، وأكد أن الحد من جريمة خطف الإناث يحتاج إلى حلول أخرى غير تشريعية بعد مناقشتها من كافة جوانبها".

وقد لوحظ في الأخبار التي تناولت الأحكام القضائية الموقعة على مرتكبي جرائم الاغتصاب تفاوت واضح في هذه الأحكام برغم تشابه الظروف؛ فقد نشر خبر تحت عنوان "الإعدام لثلاثة ذئاب بشرية في الغربية" بتاريخ 10/1/2006 في جريدة الوفد يتناول صدور حكم بإعدام ثلاثة متهمين لقيامهم بختف فتاة واغتصابها - قاموا بارتكاب جريمتي خطف أنثى- ، ومواقعة أنثى بدون رضاها، وفي الجريدة نفسها نشر خبر بعنوان "السجن المشدد لعاطل قتل سيدة بعد اغتصابها" بتاريخ 22/6/2006 ويتناول صدور حكم بالسجن المشدد (السجن مدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تزيد على 15 سنة مع الشغل) على متهم قام باختطاف سيدتين تحت تهديد

السلاح الأبيض واغتصب إحداهما وقتلها وهتك عرض الأخرى، أي أن الجاني هنا قد قام بارتكاب أربع جرائم هي: خطف أنثى تحت تهديد السلاح، اغتصاب، هتك عرض، قتل. وفي واقعة أخرى قام الجاني باستدراج واغتصاب فتاة ثم أصدرت المحكمة حكماً عليه بالسجن المشدد خمس سنوات.

لوحظ أيضاً استخدام الاغتصاب كوسيلة للانتقام ممن تعرضت لتجربة الاغتصاب، أو من شخص يمت لها بصلة قوية كوالديها مثلاً، فقد نشرت جريدة الوفد بتاريخ 18 يونيو 2006 في صفحة الحوادث خبراً بعنوان "محاكمة عامل اغتصب جامعية وقتلها انتقاماً من والدها" عن شاب اغتصب فتاة وقتلها لأن والدها رفض تزويجه بها. ونشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ 16 يونيو 2006 خبراً بعنوان "خلعته زوجته فاغتصب ابنتها من زوجها السابق"، فقد استخدم الجاني هنا الاغتصاب كوسيلة للانتقام من أم المغتصبة لأنها أقامت ضده دعوى خلع وحكمت المحكمة لصالحها.

تم رصد واقعة واحدة فقط نجحت فيها من تعرضت لتجربة الاغتصاب في الدفاع عن نفسها ومقاومة الجاني ولكن بشكل عنيف جداً وهو القتل، حيث نشرت جريدة الوفد خبراً بتاريخ 24 فبراير 2006 بعنوان "كشف غموض مقتل أعرابي برأس سدر/ مزقت جسده "فتاة" عندما حاول التعدي عليها بعد علاقة حب بينهما" وفي هذه الواقعة أحببت أعرابية من جنوب سيناء شاباً واتفقا على الزواج وأعطته "صورتها"، ثم عرفت أنه سيء السمعة وطلبت منه استرداد "الصورة" فحدد موعداً ليلتقيا فيه في أحد المنازل المهجورة على أطراف المدينة، فساورها الشك وأخذت معها "مطواة"، وفي الميعاد رفض إعطاءها "الصورة" وحاول موارها دون إرادتها قطعته بالسكين حتى فارق الحياة؛ وقد حرص نص الخبر على ذكر أن تحريات الشرطة أثبتت أن الفتاة "تتمتع بسمعة طيبة"، وبذلك تتفق لغة هذا الخبر مع سلوك المجتمع في محاكمته من تعرضت لتجربة الاغتصاب، فقد كافأ من تعرضت لتجربة الاغتصاب هنا لأنها كانت أسعد حظاً بقتلها لهذا "الذنب" بأن ذكر أنها "تتمتع بسمعة طيبة".

وفي الصفحة الأولى بجريدة الوفد في عددها الصادر يوم 11 مارس 2006 خبر بعنوان "2005 عام العنف ضد المرأة: 90 جريمة قتل وانتحار 29 واغتصاب 54" وتناول الخبر بياناً أصدره مركز الأرض لحقوق الإنسان بناءً على رصد قام به المركز للجرائم التي حدثت ضد النساء في عام 2005 ومطالبته بتغيير التشريعات المميزة ضد النساء، وإعلاء قيم المساواة للحد من تدهور أوضاع النساء المصريات، واستخدام تزايد نسبة الجرائم التي ترتكب ضد النساء

كمؤشر لذلك، وأوضح التقرير أنه تم ارتكاب 90 جريمة قتل ضد النساء بسبب الجنس، واغتصاب 54 أخرى، وقد اكتفت الجريدة بعرض البيان دون أي تعليق من جانبها عليه.

وفي الأخبار العالمية تمت الإشارة إلى استخدام الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية¹³ مرة واحدة فقط عندما أشارت جريدة الوفد بتاريخ 3/11 إلى ارتكاب مليشيات " الجنجويد " جريمة الاغتصاب بشكل منظم وواسع ضد النساء والفتيات في دارفور، كإشارة لاستغلال أجساد النساء في الحروب كطريقة للإبادة الجماعية.

كذلك عرضت الجريدة نفسها بتاريخ 3/26 اعتراف مجندة هولندية باغتصابها في فرقاطة عسكرية ضمن قوات التحالف الأمريكية لمكافحة الإرهاب في العراق، وأضافت بأن المجندة أكدت أن اغتصاب المجندات يتم بشكل واسع من قبل زملائهن، وفي الأغلب لا تشتكي الضحايا إلى الجهات العليا المسؤولة خوفاً من أن توضع ضدهن تقارير سيئة، وأشار الخبر إلى رد سكرتير الدولة لوزارة الدفاع بأنه "إذا ثبت صحة أقوال المجندة فسوف يتم فصل كل الفريق الذي كان على متن الفرقاطة"، كرد على الشكوى التي تسببت في فضيحة كبيرة للوزارة.

التحقيقات:

تناولت مجلة حواء - ذات التوجه النسائي- قضية الاغتصاب باعتبارها قضية ملحة بقضية النسب في ملف خاص أفردته المجلة لمناقشة قضية النسب والقضايا الملحة بها مثل الاغتصاب وتحليل الحامض النووي من وجهتي النظر القانونية والفقهية.

وقد أبرزت مجلة روزاليوسف في تحقيق لها عن دار لإيواء بنات الشوارع اقتراح لإحدى المسؤولات عن هذه الدار بإجهاض الفتيات اللاتي تم اغتصابهن أو تزوجن بعقد غير رسمي لصعوبة إثبات نسب أطفالهن وعدم تقبل المجتمع أو القانون لهؤلاء الفتيات أو حتى أطفالهن. ومن اللافت للنظر أن المجلة نشرت أسماء الضحايا ومعلومات تشير إليهن كأسماء أطفالهن وأعمارهم وأماكن تواجدهم مما يساعد في معرفة شخصياتهم وبالتالي احتمال تعرض هؤلاء الفتيات وأبنائهن للإيذاء. واختصت جريدة الأهرام القومية الواسعة الانتشار قسم فكر ديني بالرد على الاقتراح بإجهاض الفتيات اللاتي تم اغتصابهن بتحقيق ناقشت فيه نخبة من رجال الدين، واصفة هؤلاء الفتيات بأنهن "يقعن في علاقات غير سوية ينتج عنها حمل أو أطفال بلا عائل فيما بعد" مما يوضح تناول الجريدة القومية الأولى لهذه القضية بشكل فرعي وسطحي ومن

¹³ تصنف المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 جريمة الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية "متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين.

منظور أحادي هو منظور الدين فقط، فلم تلتفت إلى ما ذكر في التحقيق الأصلي عن معاناة هؤلاء الفتيات من الاغتصاب المتكرر الذي يتعرضن له ورفض المجتمع والقانون لهن ولأطفال هذا الاغتصاب أو حتى الزواج غير الرسمي الذي يشبه الاغتصاب لنقص أهليتهن القانونية¹⁴، وركزت فقط على نقطة فرعية وهي الاقتراح بإجهاضهن، ولم تناقش مثلاً وضعهن القانوني أو المجتمعي، واكتفت باتهامهن بالدخول في علاقات "غير سوية"، وعلقت في النهاية بأن إصدار مثل هذا القانون سيساعد على تزايد هذه الظاهرة ولن يحد منها.

مقالات الرأي والتعليق على الأخبار:

عرضت جريدة الأهالي بتاريخ 5 أبريل 2006 مقالاً بعنوان "الاغتصاب" والمقال تعليقا على تحقيق نشرته جريدة "الراية الخليجية" بتاريخ 3/25 بعنوان "جرائم الاغتصاب في مصر" والتي عرضت تقريرا منسوباً للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن وجود 20 ألف حالة اغتصاب سنوياً في مصر؛ وقد بدأ الكاتب مقاله ببيت شعر شهير للمتنبى وهو "لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم"، ثم تتطرق إلى محاسبة المجتمع لمن تعرضت لتجربة الاغتصاب وحكمه القاسي عليها بالإدانة كأنها وافقت على ما حدث لها، وأن محاسبة "ضحية" الاغتصاب عادة قبلية لم نتخلص منها حتى الآن، ووصف نظرة المجتمع لها بأنها في أكثر الأحيان "أشد قسوة وإيلاماً من مرتكبي الاغتصاب"، وأشار إلى أن حوالي 90% من مرتكبي جرائم الاغتصاب من العاطلين واعتبر ذلك مؤشراً خطيراً، ووصى على ضرورة دراسة هذا الملف "الشائك".

نشرت جريدة الأهرام مقالاً في صفحة الحوادث بعنوان "وما زال الفاعل مجهولاً - اغتصاب خرساء داخل مستشفى" يوم 20 مايو 2006، تعاطفت فيه محررة الخبر بشدة مع من تعرضت لتجربة الاغتصاب متسائلة في بداية الخبر "هل هناك بشر بهذه القسوة" فالمغتصبة هنا فتاة قاصر ونزيلة بأحد مستشفيات الأمراض العقلية وتم اغتصابها من أحد العاملين أو نزلاء المستشفى مستغلاً انعدام إرادتها.

¹⁴ تعرف المادة 46 من القانون رقم 131 لسنة 1948 والخاص بإصدار القانون المدني ناقص الأهلية بأنه "كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيهاً أو ذا غفلة، يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون. وقد اشترط الفقهاء لصحة ونفاذ زواج الصغيرة أن يكون في وجود وموافقة الولي وهو الأب أو الجد، وأن يسمى لها مهر المثل، وإلا عد العقد باطلاً، لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد إبراهيم، وأصل علاء الدين، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية والقانون، دار الجمهورية للصحافة، الطبعة الخامسة 2003.

وفي مقال بعنوان "من أجل إجهاض آمن" نشر في جريدة المصري اليوم بتاريخ 21 مارس 2006، تناولت فيه المحررة قضية الإجهاض باعتبارها من القضايا المسكوت عنها وضرورة إبادة الإجهاض ليتم بشكل آمن لتقليل وفيات النساء بسببه لأنهن يقمن به بشكل غير آمن، وربطت بين هذه القضية وفتوى أقرها الشيخ "محمد سيد طنطاوي" المفتي السابق بإبادة إجهاض المغتصبة، وجواز ذلك شرعاً، وبالتالي يمكن القياس عليه بحق المرأة في إجهاض نفسها.

تم استخدام كلمة "اغتصاب" نفسها في أحد المقالات السياسية كمرادف لكلمة "احتلال"، فقد نشرت الأهرام في أحد المقالات بعنوان "أحلام أولمرت في الذكرى الـ 58 لـ اغتصاب فلسطين" بتاريخ 13 مايو 2006، ويتناول المقال خطة الاستيطان التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى الكنيست والتي بمقتضاها يحاول ضم أكبر كتلة من الأراضي الفلسطينية إلى الكيان الصهيوني، وقد ذكرت كلمة "اغتصاب" في هذا المقال مرتين، مرة في العنوان ومرة أخرى في متن المقال حيث ذكر أن "الأرض الفلسطينية ما زالت تغتصب"؛ ويتضح هنا تشبيه الموروث الثقافي للأنتى بالأرض فكلاهما معطاءة، وخصبة أو مفترض منها أن تكون خصبة، والأهم من ذلك سلبية وبالتالي لا تستطيع الدفاع عن نفسها وتحتاج لـ "ذكر" ليدافع عنها، وتعد العبارة الشهيرة "الأرض عرض" مثلاً قوياً على ذلك، أي أن الحفاظ على الأرض أو "الأنتى" هو من سبيل الحفاظ على "الشرف".

ثالثاً أشخاص الجريمة:

شخصية الجاني:

لوحظ اتهام أشخاص من المفترض فيهم أن يقوموا برعاية من تعرضت لتجربة الاغتصاب بحكم وظيفتهم، أو بحكم قرابتهم لها بجريمة الاغتصاب، وقد حرص المشرع على تشديد العقوبة بالنسبة للجاني المفترض فيه رعاية من تعرضت لتجربة الاغتصاب على النحو التالي: "من واقع أنتى بغير رضاها يعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد، فإن كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً

بالأجرة عندها أو عذد من تقدم ذكرهم يعاقب بالسجن المشدد¹⁵، ومن الأمثلة التي وردت في العينة.

-نشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ 16 يونيو 2006 خبرا بعنوان "خلعته زوجته فاغتصب ابنتها من زوجها السابق" فالمغتصب وهو زوج الأم أو طليقها من الأشخاص المفترض فيهم رعاية من تعرضت لتجربة الاغتصاب بالإضافة لكونه "محرم" لها، أي لا يجوز له الزواج منها لتكون بذلك هي المرة الوحيدة التي تنشر فيها إحدى جرائد العينة وهي جريدة الأهرام " القومية" ذات التوجه المحافظ خبرا يتناول اغتصاب المحارم.

نشرت جريدة الأهرام أيضا مقالالا في صفحة الحوادث بعنوان "وما زال الفاعل مجهولا- اغتصاب خرساء داخل مستشفى" بتاريخ 20 مايو 2006 لأن من تعرضت لتجربة الاغتصاب نزيلة بأحد مستشفيات الأمراض العقلية وتم اغتصابها من أحد العاملين في المستشفى المفترض فيهم رعايتها بحكم وظيفتهم.

-أستاذ الجامعة أيضا كان متهما في قضية اغتصاب أنثى "طالبة" فقد نشرت جريدة الوفد خبرا في صفحة الحوادث بعنوان "حبس أستاذ الجامعة المتهم باختطاف طالبة الثانوي واغتصابها" في تاريخ 29 مارس 2006 -أفراد الشرطة أيضا كان لهم نصيب - هذا العام- في الاتهام بقضايا اغتصاب إناث حيث نشرت جريدة "صوت الأمة" الأسبوعية المستقلة في عددها الصادر بتاريخ 2 يناير 2006 خبراً بعنوان " دورية شرطة تختطف زوجاً من داخل مسكنه وتغتصب زوجته"، ثم تناولت جريدة الوفد بتاريخ 1 يونيو 2006 القضية نفسها ولكن بعد صدور الحكم على الجناة بالسجن لمدة خمس عشرة سنة.

شخصية من تعرضت لتجربة الاغتصاب:

¹⁵ مادة رقم 267 من قانون العقوبات المصري.

كانت من تعرضت لتجربة الاغتصاب "طفلة"¹⁶ في 9 حالات من أصل 18 حالة بنسبة 50%، تتراوح أعمارهن بين 5 سنوات و 17 سنة مما يمثى مؤشراً على استهداف الفئة المتوقع أن تكون الأضعف والأقل وعياً لأنها الأصغر وهي الطفلة.

التحليل الكيفي:

نشرت معظم وحدات العيذة في صفحة الحوادث على اعتبار أن جريمة الاغتصاب من إحدى الجرائم "المثيرة" بالنسبة للقراء، فهي تتناول الجنس، والجنس هو أحد الأشياء الممنوع الحديث فيها أو المساس بها وبما أن الممنوع مرغوب، تكون قضية اغتصاب أنثى من القضايا المثيرة التي تحتوي على الجنس والصراع والقهر وانتصار الذكر القوي عضلياً في النهاية، وبالتالي فهي جاذبة للقراء حتى لو تعاطفوا ظاهرياً أو مرحلياً مع من تعرضت للاغتصاب.

— ظهر في وحدات العيذة أكثر من إحصائية عن معدلات ارتكاب جرائم اغتصاب الإناث في مصر تعرض أرقاماً مختلفة وأحياناً متضاربة مثل: 20 ألف جريمة اغتصاب سنوياً وأحياناً 10 آلاف ونسب كلا الرقمين إلى إحصائية لـ "المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية"، وبالبحث وجد أن المركز لم يصدر أي إحصائية أو بحث يتناول قضية اغتصاب النساء في مصر حتى الآن، وأن الإحصائية الرسمية الوحيدة عن الموضوع قام بها جهاز الأمن العام في ثمانينيات القرن الماضي؛ ويشير ذلك إلى عدم تحري مقدم الخبر الدقة فيما ينقله من إحصائيات. كذلك تجاهل مراكز البحوث المتخصصة للقضية، ربما بسبب "حساسية" القضية بالنسبة للجهات المسؤولة خاصة بعد واقعة اغتصاب "فتاة العتبة" والتغطية الصحفية غير المسبوقة التي صاحبت القضية، لدرجة أنها دفعت الرئيس محمد حسني مبارك إلى انتقاد طريقة تناول الصحافة لهذه القضية في خطابه بمناسبة عيد العمال 1992 لأنها "تمس سمعة مصر والمصريين أمام العالم".

¹⁶ تعرف المادة(1) من اتفاقية حقوق الطفل المصدقة عليها مصر الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز عمره الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه.

لم تشر أي من وحدات العينة إلى شخصية من تعرضت لتجربة الاغتصاب احتراماً لخصوصيتها فيما عدا مجلة روزاليوسف، التي نشرت معلومات وصوراً "مموهة" لهن.

يصعب تحديد موقف القوى السياسية المتمثل في الدوريات الناطقة باسمها من قضية اغتصاب النساء أو حتى أولوية وجود هذه القضية على أجندتهم لسببين هما: قلة عدد وحدات العينة، وتركز هذه الوحدات في الأخبار التي تتصف بشكل عام بالحيادية.

تم تناول قضية الاغتصاب باعتبارها من قضايا العنف ضد النساء ثلاث مرات:

أولاً:

عندما تناولتها مجلة حواء - ذات التوجه النسائي- في تحقيقها عن جريمة الاغتصاب في استعراض لأسباب تزايد جرائم العنف ضد النساء وخاصة جريمة الاغتصاب، وذلك في عددها الصادر بتاريخ 18 فبراير 2006.

ثانياً:

عندما عرضت جريدة الوفد بيان مركز الأرض لحقوق الإنسان عن تزايد معدل جرائم الاغتصاب كمؤشر لتزايد العنف ضد النساء في مصر وتردي أوضاعهن.

ثالثاً:

استعرضت جريدة المصري اليوم بتاريخ 12 إبريل 2006 مبادرة بعض الجمعيات الأهلية النسائية بإلغاء الرأفة في جرائم الاغتصاب، وعلقت بأن جريمة الاغتصاب "تعتبر جريمة عنف لا تقل قسوة عن القتل، وتستدعي أشد العقوبة بدلاً من استخدام الرأفة بشأنها"، وذكرت إحدى المتحدثات " أن النضال الطويل لتعديل القانون وإسقاطه من جانب المنظمات النسائية في النص الذي يتيح للمغتصب النجاة بفعلة إذا ما تزوج المجني عليها، وقالت: إنه تم رفض هذا النص لما ينطوي عليه من اعتبار جريمة الاغتصاب جريمة جنس، أي مجرد الاعتداء على قيمة مجردة وهي الشرف وليس جريمة عنف أو اعتداء على إنسان أو بشر يتعرض لأقصى أنواع القهر"، ويلقي هذا الخبر الضوء على الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية وخاصة النسائية فيما يخص القضية وطريقة تناولها على اعتبار أن الاغتصاب قضية عنف ضد النساء وليست مجرد قضية متعلقة "بالشرف" موضحة رفض هذه المنظمات كذلك لاستخدام الرأفة بشأن من يغتصب أنثى، ومن الجدير بالذكر أن "مؤسسة المرأة الجديدة" قد شاركت في هذه المبادرة.

وبالنظر لنتائج رصد خطاب الدوريات محل العينة للخطاب المتناول لجرائم اغتصاب النساء نلاحظ تعاطف الخطاب الصحفي بشكل عام مع من تعرضت لتجربة الاغتصاب، وهو تعاطف مبالغ فيه في بعض الأحيان ويغلب عليه الطابع العاطفي، ومن مظاهر ذلك التعاطف ما نشرته الصحف محل العينة عن المبادرة التي قام بها أحد أعضاء مجلس الشعب "محمد خليل قويطة" بطلب إعدام من يقوم باغتصاب أنثى في ميدان عام أو على الأقل يتم بث وقائع هذا الإعدام تلفزيونياً لتحقيق الردع العام لاعتداء المغتصب على "عرض" الأنثى وبالتالي فضيحة أهلها، وأساس المبالغة في تعظيم أثر هذا النوع من العنف هو الثقافة السائدة التي تربط بين الجنس والشرف، ولهذا "الشرف" أبعاد أخرى اجتماعية وثقافية، فهو من وجهة النظر التراثية محله جسد الأنثى ثم يمتد بعد ذلك لعائلتها وأصدقائها وكل المحيطين بها والذين يحاولون بعد ذلك الابتعاد عن "الضحية" المغتصبة ومحيطها حتى لا تتأثر سمعتهم وبالتالي "شرفهم". لذلك يكون هذا التعاطف ظاهرياً أو مرحلياً فقط أما الواقع فهو حكم إدانة للأنثى المغتصبة لأنها "فرطت" في شرفها وشرف عائلتها.

من الملاحظ أيضاً تواجد وتكرار بعض العبارات الدرامية ذات المدلول الذكوري مثل "ذنب بشري"، "أعز ما تملك"، "توسلت إليه أن يرحمها" خاصة في الأخبار وهي عبارات متأثرة بالمفهوم النمطي لصورة المرأة الضحية الضعيفة، والصورة النمطية أيضاً للرجل القوي المتمتر والذي يتحول إلى ذنب عندما يغتصب أنثى.

ومن اللافت للنظر اختصاص الموروث الثقافي المغتصب بلقب "ذنب"، وعدم إطلاقه لأي لقب على الرجل الذي يضرب امرأة مثلاً، أو حتى يقتلها على الرغم من كون الضرب والقتل نوعين من أنواع العنف كالاغتصاب، ولكن لأن كلا النوعين ينصب على الأنثى فقط دون عائلتها من وجهة النظر التقليدية، ولأن في الأغلب يكون الجاني من أحد أفراد عائلتها مثل الأب أو الأخ أو الزوج أو الابن، فإنه لا يلام لأن ممارسة العنف في هذه الحالة تبرر بالتأديب أو الدفاع عن "الشرف".

وبذلك يتضح مدى ازدواجية معايير الموروث الثقافي الذي يحابي العائلة المتمثلة فقط في الذكر، ولا يلتفت إلى الأنثى إلا إذا تم المساس بحق من حقوق أحد الذكور في عائلتها حتى لو كان محل هذا الحق هو جسد الأنثى.

التوصيات:

توصيات خاصة بالإعلاميين:

- ضرورة تناول الإعلاميين لقضايا العنف ضد النساء بصفة عامة وقضايا الاغتصاب بصفة خاصة بشكل حقوقي وموضوعي .
- ضرورة تناول الإعلاميين للقضايا المسكوت عنها لأسباب اجتماعية أو سياسية.
- أهمية تغيير الصورة النمطية المجتمعية للنساء في الإعلام كمبادرة لتغيير الصورة النمطية للنساء في المجتمع.
- توعية المجتمع بخطورة تنامي ظاهرة العنف ضد النساء بشكل عام والاعتصاب بشكل خاص.

توصيات خاصة بالمراكز البحثية:

- عمل بحوث ومسوح لتحديد حجم ظاهرة الاغتصاب في مصر.

توصيات خاصة بالقضاة والقانونيين:

- التعامل مع قضايا الاغتصاب من منظور حقوقي موضوعي بعيداً عن المنظور الاجتماعي التقليدي.

توصيات خاصة بمنظمات المجتمع المدني:

- التنسيق مع الإعلاميين لرصد ظاهرة اغتصاب الإناث في مصر كقضية عنف مسكوت عنه ضد النساء.
- تنمية الوعي لدى الجمهور لرفض ممارسة العنف ضد النساء بجميع صورته.

تمت

ياسمين إبراهيم

2007 / 1 / 25